التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

2643-2382 ISBN

الأحد 25محرم 1447هـ الموافق ل20جويلية 2025 م العدد 550 الثمن 1000 ملي

اقرأ في هذا العدد

حين تصبح مراجعة النصوص وهيكلة المؤسسات خيانة للتغيير الحقيقي

اجتماع منظمة شنغهاي في الصين لم يأت بجديد

لماذا اعترفت روسيا بحكومة طالبان؟

يجب على باكستان أن تعي حجم قوتها لتحرر نفسها من الهيمنة الأمريكية والهندية

كلمة العدد

تأبى فرنسا إلا أن تكون استعمارية... ويأبى المهزومون إلا التشبث بتلابيبها

لازالت السفارة الفرنسية بتونس، تصرّ على الاحتفال كل عام بعيدها الوطني في مقر إقامة سفيرها، في " برج المنستيري " بضاحية المرسى، للتذكير بحادثة تجريد البلاد التونسيّة من سيادتها الخارجيّة وتولّي السّلطة الفرنسية شؤونها الماليّة بعد أن مكّن الوجود العسكري الفرنسي من مراقبة السلطة التونسية بواسطة المقيم العام. ثمّ أحكمت السّيطرة على البلاد بعد إبرام ما يسمى بـ " معاهدة المرسى" المشئومة في 08 ماي 1883 والتي فرضها المقيم العام الفرنسي "بول كامبون" على "علي باي" ـ الذي تولى السلطة في البلاد بعد موت أخيه محمّد الصّادق باي سنة 1883 ـ حيث سحبت جميع صلاحيّات الباي وتحوّلت السّلطة الفرنسّية من مسمّى " نظام الحماية " إلى استعمار شامل ومباشر، حيث قامت فرنسا بإنشاء سلطة إداريّة موازية للسّلطة التونسيّة لها الصّلاحيّات الكاملة والنفوذ الفعلي في العاصمة والجهات.

ولا زالت الأجواء توصف بالاحتفالية، خاصة لمّا يشمل الحضور عدد من أعضاء الحكومة التونسية، ـ مثلما شارك محمد علي النفطي، وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، هذه المرة، رفقة أمينة الصرارفي، وزيرة الشؤون الثقافية، وممثلين عن المجتمع المدني ومجالات الاقتصاد والثقافة والإعلام. وهكذا كان التثمين من الجانب الرسمي التونسي لعمق الأواصر التاريخية التي تجمع تونس وفرنسا، والتي تمثل وثيقة قصر المرسى إحدى "معالمها"، ثمّ متانة علاقات التعاون والشراكة الحالية التي تشمل مختلف المجالات، وعلى وجه الخصوص الجانب الاقتصادي، والدور الريادي الذي تضطلع به فرنسا كشريك أجنبي أول لتونس، ليكون كل ذلك شاهدا على البحبوحة التي تخبط فيها الإنسان التونسي اليوم نتيجة الاهتمام الفرنسي به والكرم الحاتمي الذي تغدقه فرنسا عليه.

ومما زاد احتفال السفارة الفرنسية بعيدها الوطني رونقا، ومما أضفى على موقع إقامة سفيرتها في بلادنا بعدا حضاريا خاصا، هو ذاك الخطاب الذي ألقته السفيرة والذي لم يكن مجرد خطاب بروتوكولي، بل أكدت على القيم المشتركة بين فرنسا وتونس. وهنا وجب التساؤل عن ماهية القيم المشتركة بين تونس بلد المسلمين، وفرنسا العلمانية الملحدة، التي تعنيها سفيرتهم؟ ثم عن أي توجه مشترك نحو مواجهة التحديات العالمية، تدعونا إليه السفيرة الفرنسية، وبلدها هي أحد ابرز الأسس لتي تقوم علها التحديات التي تعترض سبيل الإنسانية التي دمرتها القيم الهابطة

التتمة في الصفحة 3

مبادرة «أشرعتنا نحو غزة، وغايتنا كسر الحصار» في انتظار تحرك الضباط والأرتال

أعلنت تنسيقية «العمل المشترك من أجل كسر الحصار على غزة» عن بدء الاستعدادات العملية واللوجستية لـ«أسطول الصمود المغاربي لكسر الحصار على غزة»، تحت شعار «أشرعتنا نحو غزّة، وغايتنا كسرُ الحصار». وأوضح وائل نوار، عضو التنسيقية، أن العملية ستكون بحرية بمشاركة عشرات السفن من موانئ جنوب أوروبا وشمال إفريقيا، ضمن عملية عالمية ثانية تهدف إلى الإبحار نحو غزة. ودعت التنسيقية أحرار العالم إلى إعلان حالة الطوارئ والانخراط في هذه الجهود لكسر الحصار وإيقاف حرب الإبادة. تأتي مبادرة «أسطول الصمود المغاربي لكسر الحصار على غزة» كردّ على منع قافلة الصمود، التي انطلقت من تونس في شهر جوان الماضي، من مواصلة طريقها نحو غزة، حيث تم اعتراضها على مشارف مدينة سرت من قبل قوات حفتر، التي منعتها من التقدّم. كما أقدمت القوات المصرية حينها على إغلاق معبر السلوم، واحتجزت عدداً من الناشطين القادمين عبر المطارات، قبل أن تقوم بطردهم بطريقة مهينة.

أمة حية رغم العراقيل

لقد أدركت الأمة حينها أن ما جرى مع قافلة الصمود هو جريمة أخرى تضاف إلى سجل الخيانة الرسمي للأنظمة العربية، وعلى رأسها نظام السيسي في مصر، الذي ما فتئ يُعلن التزامه بأمن يهود، ويتفاخر بعلاقته مع قادة الاحتلال، بينما يقمع كل من يفكر في مد يد العون لغزة وأهلها. لا شك أن مبادرة «أسطول الصمود المغاربي لكسر الحصار على غزة» تعبر عن حالة من الإخلاص الشعبي، وتؤكد أن قضية فلسطين قضية محورية لدى الأمة بل هي قضية الأمة ولا تزال حية في قلبها. ولكن الحقيقة التي لا بد من التصريح بها هي أن القوافل الإنسانية، مهما عظمت، لا تسقط كياناً مغتصباً، ولا تحرر أرضاً، ولا توقف قصفاً، ولا ترفع حصاراً. إن قافلة الصمود ومبادرة أسطول الصمود، هو صفعة على وجه الأنظمة، وتأكيد على أن قضية فلسطين لا تزال حيّة في قلوب الأمة. لكنها أيضاً جرس إنذار، بأن الوقت قد حان ليتجاوز المسلمون مرحلة «التعاطف»، ويدخلوا مرحلة العمل الجاد لتغيير الأنظمة، واستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، وتحريك الجيوش، وكسر الحصار، وتحرير الأرض.

التتمة في الصفحة 3

تتمة...كلمة العدد
تأبى فرنسا إلا أن تكون استعمارية... ويأبى المهزومون إلا التشبث بتلابيبها

التي دمرتها القيم الهابطة التي دعت إليها ثورتهم؟ وأي روح تعاون يجمع بلد استعماري ببلد طالما عانى ولا يزال طغيان وهيمنة فرنسا وأشياعها؟

وإن كانت السفيرة الفرنسية قد أكدت المعلوم من السياسة بالضرورة، تقاطع قيم شعار «الحرية والمساواة والأخوة» الزائفن مع ميثاق الأمم المتحدة والذي يحتفل بمرور 80 سنه على توقيعه، ومؤكدة أن هذا الميثاق لا يزال أساسا للنظام الدولي القائم، فإننا نذكرها بأن إسقاط هذا النظام الدولي، ومحو ذاك الميثاق هو أولى الأولويات الذي يقع على الإنسانية القيام به اليوم، واستبداله بميثاق الحق والعدل الذي ارتضاه اللّه الخالق لعباده، والقائم على توحيد الأحد، الذي فطر الخلق على الفطرة السليمة، بدلا عن العالم المضطرب الذي أنتم الغربيون، سادته بعد أن ساده باعترافكم العنف والمواجهات.

وليس غريبا عن التحذلق الفرنسي أن تؤكد السفيرة الفرنسية على اشتراك تونس، البلد المسلم، مع بلادها الاستعمارية في التمسك الذي لا يتزعزع بالشرعية الدولية التي فرضها نظامهم السياسي، لتحذر الحضور في احتفالاتها من خطورة المرحلة التي قد تنشأ فيها « الوحوش»، كما يقول لهم غرامشي، وهي تعني بذلك قيام نظام الإسلام على حطام نظامهم الرأسمالي المتهاوي!! وما الوحوش الذين تعنيهم هنا إلا السياسيين والمفكرين المسلمين الذين يتهيؤون لنجدة البشرية وتحريرها من رجس ديمقراطيتهم العفنة ونظامها الرأسمالي الهدام.

إلا أن هذا النظام المنبثق من عقيدة لا إله إلا اللّه محمد رسول اللّه، والذي بدأت تباشير فجره تلوح في أفق الإنسانية، مبشرا بعهد تستعيد فيه الدنيا وجهها المشرق، لا زالت تشوّه معالمه ارتكاسات التظم القائمة اليوم في البلاد الإسلامية بإيهام الناس بحتمية وضرورة الحفاظ عمّا يسمى بالأواصر التاريخية التي تجمعنا بالهياكل الدولية القائمة، وتلميعها للأدوار الخبيثة التي تقوم بها القوى العظمى كأننا ندّا لضباع العالم، أو أن لنا قيما مشتركة معها. أو أنه من الواجب مواجهة تلك التحديات العالمية معا، كأننا شركاء في الجريمة التي ترتكب في حق البشرية المدمرة. وفي الحقيقة لا تعدو هذه النظم القائمة اليوم في عالمنا الإسلامي إلا ان تكون ذاك المهزوم الذي لا يطيق أن يبقى بلا سيد، فكلما خذله سيّد أشترى له سيدا فلا يغلوه ثمن، ولا يزداد إلا ضلالا وعمى عن فضل اللّه. ولكن أعجب أمرهم قول ربنا العزيز الحكيم: « أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ ۚ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ « (النور- 50)

عن ثوبان مولى رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم أنه سأل رسول اللّه صلى اللّه عليه وسلم عن عمل يدخل به الجنة، أو بأحب الأعمال إلى اللّه؟ قال: (عليك بكثرة السجود، فإنك لا تسجد للّه سجدة إلا رفعك اللّه بها درجة، واستكثروا من السجود) وإسناده صحيح.

اعتداءات (تسعة طويلة) لن يقضي عليها إلا تطبيق الحدود الشرعية في ظل دولة الخلافة

تعرّضت الصحفية بموقع كوش نيوز، حبيبة الأمين، لهجوم خطير على يد أفراد ينتمون لعصابة "تسعة طويلة"، في منطقة ترانسيت بمدينة بورتسودان، أثناء عودتها من تغطية إعلامية، برفقة عدد من زميلاتها. هذه مجرد حادثة واحدة من حوادث كثيرة للنهب والسلب والقتل، داخل المدن التي يفترض أنها آمنة، كما في أم درمان والخرطوم، والآن في العاصمة الإدارية بورتسودان، فهذه مدن تحت سيطرة الحكومة، وأجهزتها الأمنية.

إلا أن المجرمين يعتدون بكل جرأة، كأنهم يثقون أن يد الحكومة لن تصل إليهم، وإن وصلتهم فهم مطمئنون، لضعف العقوبة الرادعة، بالرغم من عظم الجرم المرتكب.

لا يختلف اثنان أن انتشار الجريمة لا يمكن أن يردعه إلا إقامة الحدود الشرعية، فالقاعدة الشرعية أن (الحدود زواجرُ وجوابرُ)؛ فهي زواجرُ عن ارتكاب الجَرائم، ومكفِّرَة لِمن طُبِّقَ عليهِ الحَدُّ، تجبرُ عنه عذاب الآخرة.

فعن عبد اللّه بن عمر قال: «قطعَ النَّبيُّ ﷺ في مِجَنٍّ قيمتهُ ثلاثةُ دراهمَ» أخرجه ابن ماجه واللفظ له، وأخرجه البخاري ومسلم. وفي رواية: «أنَّ النبيَّ ﷺ قطعَ يدَ رجلٍ سرقَ ثرساً من صُفَّةِ النساءِ ثمنُهُ ثلاثةُ دراهمَ» صحيح أبي داود والنسائي وغيرهما.

أما الذين يروعون الآمنين، ويمارسون القتل، والغصب، والنهب، والسلب، بقوة السلاح كحال (تسعة طويلة)، فقد جاءت الآيات الكريمة زاجرة ورادعة لهم، قال اللّه تعالى: [إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ]، فلو أن الحكومة أقدمت وطبقت حدًّا واحداً من حدود اللّه لارتدع جميع المجرمين، ولكن على ما يبدو أنه شرف لا تستحقه، لذلك نراها تدور حول نفسها ظنا منها أن تعيين وزير للداخلية، أو نشر الشرطة في وسط البلد، أو تنظيم الحملات المنعية، من شأنه أن يحدث فرقا، لكن الأوضاع تزداد سوءاً.

إن الأحكام الشرعية لا تطبق إلا في ظل دولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فهي وحدها الزاجرة للمجرمين، والرادعة لهم. أما الأنظمة الديمقراطية فهي تفرّخ المجرمين، بل وتصنع الإجرام، وترعى الفساد، بسبب ضعف العقوبات عندهم، فهم يظنون أنهم أرحم بالناس من خالقهم، وليس بعد الكفر من ذنب.

فهلا استجاب أهل القوة والمنعة في بلادنا، إلى منادي الرحمن، فيعطوا النصرة لحزب التحرير، لعقد البيعة الشرعية لخليفة راشد، يقيم العدل، ويبسط الأمن، ويردع المجرمين؛ كبارهم قبل صغارهم، مصداقا لقوله ﷺ: «وإنَّما الإمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَل مِن وَرَائِهِ ويُتَّقَى به»؟!

[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ]

إبراهيم عثمان (أبو خليل)

تتمة...مبادرة «أشرعتنا نحو غزّة، وغايتنا كسر الحصار»

الجيش يسحق بالجيش

لقد بيّن الإسلام بوضوح أن نصرة المستضعفين واجبة على أهل القوة والمنعة، لا على من ليس يملك إلا الشعارات. قال تعالى: [وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ...] فمن المخاطب في هذه الآية؟ إنهم أهل القوة والمنعة: الجيش المصري، والجيش الأردني، والجيش التركي، والجيش الباكستاني، وكل جيوش المسلمين التي يبلغ تعدادها أكثر من 5 ملايين جندي، وهي تملك من العتاد ما يكفي لتدمير كيان يهود في أيام معدودة، لو وجدت قيادة مخلصة. ولكن بدل أن تتحرك هذه الجيوش نحو القدس، نراها تحاصر الشعوب، وتقمع القوافل، وتحمي حدود كيان يهود من الغضب الشعبي.

كيان هش جبان

لقد كشفت حرب غزة الأخيرة حقيقة طالما حاول الغرب طمسها وتزييفها عبر أدواته الإعلامية والسياسية، وهي أن كيان يهود، رغم كل أشكال الدعم الغربي الهائل الذي يتلقاه من مختلف أنحاء العالم، وعلى رأسه الدعم الأمريكي باعتبارها الراعي الأول والحامي الأكبر له، ليس ذلك الكيان القوي الذي صوّره الغرب، وإنما كيان هشٌّ جبان، صنع له مجد زائف وهالة مصطنعة بهدف ترسيخ الهزيمة النفسية في وجدان المسلمين. فمنذ عقود، يعمل الغرب وأذنابه على بثّ الشعور بالعجز واليأس في الأمة الإسلامية، وكأنها أمة أنهكت أو دُفنت، ولم يعد أمامها إلا القبول بالتطبيع مع هذا الكيان الغاصب، والتسليم بوجوده، بل واعتباره أمرًا واقعًا لا مفر منه، إلى الحدّ الذي بات مجرد التفكير في إمكانية الانتصار عليه عسكريًا يُعد ضربًا من الخيال، فضلًا عن تحدي القوى الكبرى التي تقف خلفه! وكأن المطلوب من المسلمين هو الاستسلام الكامل والانبطاح التام أمام المشروع الاستعماري الغربي.

لكنّ الحقيقة التي أبرزتها حرب غزة هي عكس ذلك تماما. فقد أعادت هذه الحرب بعث روح الجهاد في الأمة من جديد، وأثبتت أن النصر ممكن، وأن كيان يهود أضعف من بيت العنكبوت، وأن مجرد فئة من جيوش المسلمين، إذا ما تحررت إرادتها من قبضة الحكام الخونة، قادرة على اقتلاع هذا الكيان المسخ في معركة واحدة، مهما بلغ حجم الدعم الدولي الذي يتلقاه. الخلافة مُحررة فلسطين وناصرة المستضعفين

لعلّ من أبرز ما كشفته الحرب الأخيرة على غزة هو تلك الحقيقة الصادمة: مليارا مسلم عاجزون عن فعل شيء لنصرة إخوانهم وإنقاذهم من الإبادة الجماعية المستمرة! فما السرّ؟! لا يختلف مسلمان في أن لو كانت دولة الخلافة قائمة، لكان تعامل الأمة مع أمريكا وحلفائها مختلفًا جذريًا، ولما اقتصرت ردودنا على الاستنكار والمقاطعة والقوافل الإنسانية وردود الأفعال الخجولة، بل لما استطاع الغرب أساسًا، ولو اجتمع بكل قواه، أن يقتطع شبرًا واحدًا من أرض المسلمين، فضلًا عن أن يمنح أقدس بقاع الأمة لأشدّ أعدائها ليقيموا عليها كيانًا سرطانيًا خبيثًا، لا وظيفة له سوى طعن الأمة في خاصرتها، وبث الاضطراب والفرقة في جسدها الواحد. ولا شكّ أن زوال الدولة التي كانت قائمة على العقيدة الإسلامية – دولة الخلافة – مثّل انتكاسة تاريخية مروعة في حياة المسلمين، وعلى كل المستويات. إذ لم يكن ما جناه المسلمون من وراء فصل الدين عن السياسة سوى ضياع شامل: ضياعٌ في القيادة والهوية، وفي الأمن والاستقرار، وفي العزّة والسيادة، بل ضياع الأرض والعِرض، والمقدّسات والكرامة، والطاقات والإمكانات في شتى المجالات. فهل لا نرى واقعنا المهترئ اليوم شاهدًا ناطقًا على ذلك؟! إن جوهر المسألة يكمن في أن قيام كيان يهود لم يكن حدثًا منفصلًا عن السياق العام، بل جاء كأداة وظيفية رئيسية ضمن مشروع الاستعمار الغربي الذي أسقط الخلافة عام 1924م، بهدف إحكام السيطرة على العالم الإسلامي، أرضًا وشعوبًا، وحرمانه من كيان جامع يمثله، ويحمي مقدّساته، ويقود نهضته. إن تحرير غزة ونصرة أهلها لن يتحققا إلا بإسقاط هذه الأنظمة المتواطئة، التي تشكل حائط الصدّ الأول أمام تحرّك الأمة، وإقامة نظام الخلافة الراشدة، الذي يوحّد المسلمين في كيان واحد، ويحرّك جيوشهم نحو معارك العزّة والتحرير. فالخلافة، ليست مجرد نظام حكم، بل هي مشروع نهضة شامل، يفجّر طاقات الأمة الكامنة، ويحوّلها من حالة التشتت والانتظار إلى الفعل والمبادرة، فتحرير فلسطين ستكون من أهم أولويات دولة الخلافة فور قيامها، فهي ليست ورقة تفاوض، ولا ملفا في أدراج السياسة الدولية، بل أمانة يجب استردادها، وجرحًا لا يُشفى إلا بتحريرها الشامل.

قال تعالى:

[فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ ۚ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا]

المهندس بلال بن حسين

قيام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عروة الأمة الوثقى

إن الأمة اليوم تمر بأخطر محنة تعرضت لها منذ قرون، حيث تكالبت عليها رياح الضلال من كل صوب، وانتشرت المنكرات في الأرض انتشار النار في الهشيم، وغدا كثير من المسلمين يهابون أن يقولوا للظالم: يا ظالم!.

لقد بين الله تعالى في محكم كتابه أن خيرية هذه الأمة مرتبطة ارتباطا وثيقا بهذا الفرض العظيم، فقال سبحانه: {كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله}. فهذه الآية الكريمة تقرر حقيقة ناصعة، وهي أن الأمة لا تبقى فيها الخيرية إلا ما دامت قائمة بهذا الواجب الجليل، فإذا هي تخلت عنه أو تهاونت فيه، فقدت شرط خيريتها.

وإن المتأمل في حال بني إسرائيل يجد العبرة البالغة، حيث حكى الله عنهم أنهم {كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون}. فلم يكن هلاكهم بسبب الكفر الأصلي و قتل الأنبياء فحسب، بل لأنهم سكتوا عن المنكر، وتغاضوا عن الباطل، فاستحقوا اللعنة والغضب من رب العالمين. وهذا يدل دلالة قاطعة على أن السكوت عن المنكر من أعظم الكبائر التي توجب سخط الله وعقابه.

ولعظم شأن هذا الفرض، جعل الله تعالى القائمين به في منزلة عظيمة، ففي الحديث الصحيح: "سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب، ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله". فهذه المنزلة الرفيعة التي جعلها الله للآمر بالمعروف والناهي عن المنكر تدل على عظم مكانة هذا العمل عند الله تعالى.

وإنه لمن المؤسف أن نرى كثيرا من المسلمين قد تخلوا عن هذا الواجب العظيم، فسكتوا عن المنكرات التي انتشرت في الأرض، وهابوا أن يواجهوا الظالمين بكلمة الحق، حتى أصبح المنكر معروفا والمعروف منكرا. وهذا هو الداء الذي حذر منه النبي صلى الله عليه وسلم حين قال: "إذا رأيت أمتي تهاب أن تقول للظالم: يا ظالم، فقد تودع منهم".

فيا أمة الإسلام، إن بقاءكم خير أمة مرهون بقيامكم بهذا الفرض العظيم، فلا تضيعوا خيريتكم بالسكوت عن المنكر، ولا تكرروا خطأ بني إسرائيل الذين استحقوا اللعنة حين تهاونوا. فـ"من رأى منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان".

وإن الخلافة الراشدة هي الإطار الشرعي الوحيد الذي يمكن الأمة من تغيير المنكر كاملا، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. فالسكوت عن السعي لإعادتها هو من أعظم المنكرات التي يجب أن ننكرها بكل قوة.

بقلم خديجة صالح

حين تصبح مراجعة النصوص وهيكلة المؤسسات خيانة للتغيير الحقيقي

الخبر

تناول رئيس الجمهورية قيس سعيّد لدى استقباله ظهر يوم أمس الأربعاء 16 جويلية الجاري بقصر قرطاج سارة الزعفراني الزنزري، رئيسة الحكومة، سير عدد من المرافق العمومية إلى جانب عدد من مشاريع القوانين والأوامر. وأكّد رئيس الدولة، مجددا، على ضرورة مراجعة لا فقط عدد من مشاريع النصوص بل أيضا إعادة هيكلة جملة من المؤسسات التي أحدثت ولم تؤدّ مهامها. فالتضخم في مستوى النصوص التي لا تقطع مع الماضي وعلى صعيد المؤسسات التي تستنزف أموال الشعب دون أن يكون لها أي أثر في الواقع ظاهرة مرضية تقتضي معالجة جذرية.

التعليق

في مشهدٍ يختزل مأساة الدولة الحديثة، يعلن الرئيس التونسي «ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات لم تؤدِّ مهامها»، وكأنه يُصلح أثاث بيت آيل للسقوط! فالتضخم المؤسساتي الذي يصفه بـ«الظاهرة المرضيةً» ليس عَرَضًا تقنيًّا، بل هو نهاية حضارة فقدت معنى وجودها. الأرقام تشي بالكارثة حيث تكشف مصادر رسمية أن أكثر من ألف مؤسسة عمومية في تونس، الثلث منها «هياكل ورقية» وتلتهم أكثر من عشر الميزانية. في حين هناك عديد الهيئات الرقابية تتداخل اختصاصاتها حتى أصبحت عاجزة عن رقابة نفسها. من ضمنها هيئات لم تُصدر تقريرًا واحدًا منذ أكثر من ستة سنوات رغم صرف ملايين الدولارات، في حين تشرف مؤسسات أخرى على انهيار القطاع الذي تمثله. المعضلة الحقيقية في الجذور لا في المظهر، والعبرة ليست بكثرة القوانين وتكديس الهياكل بل المعضلة تكمن في فقدان أمة من الأمم ثروتها الفكرية وطريقة حياتها؛ فإنه حتمًا يحكم عليها بالدمار والفناء. استيراد النموذج الغربي جعل قرابة 80٪ من القوانين التونسية نسخ مشوَّهة عن التشريع الفرنسي، تناقض ثقافة المجتمع وتتصادم أحيانا ـ في كلياتها وجزئياتها ـ مع ثوابت الشريعة الإسلامية ـ والمنبثقة من عقيدة تنعقد عليها قلوب أهل البلاد وعقولهم، وهي معلومة لديهم من الدين بالضرورة. إن أعظم ثروة تملكها أمة من الأمم -على وجه الأرض- هو فكرها وطريقة حياتها المنبثقة من حضارتها. وإن الثروات الأخرى جميعًا لا تضاهي ولا تساوي هذه الثروة العظيمة، حتى إذا فقدت شيئًا من باقي ثرواتها المادية: الصناعية، أو العسكرية، أو العمرانية، أو الزراعية، أو غيرها، فإنها سرعان ما تستعيدها؛ إذا بقيت متمسكة بثروتها الفكرية وطريقة حياتها. المشكلة ليست في شكل المؤسسات ولا في عدد القائمين عليها، بقدر ما تكمن في فاعليتها وأثرها في الناس و العلاقات. لو نأخذ على سبيل المثال «ديوان الجند» في خلافة الفاروق عمر بن الخطاب لقد كان متكون من ثلاث كتبة (حُذَيفة بن اليمان و عبد الله بن الأرقم و الحرُّ بن قيس الفهري) في حين كان يدير جيوشًا تغطي 3 قارات.

إن طريق الخلاص يكون بإحياء الفكر والمفاهيم لا ترقيع الجسد وملأ الفراغات ، ويقتضي ثلاث شروط أساسية : أولها اتخاذ قاعدة فكرية تنبثق عنها الأحكام والقوانين والدستور المسيّر للدولة. حتى تكون القاعدة الفكرية صالحة للحكم والتشريع يشترط فيها أن تكون مقنعة للعقل وموافقة لفطرة الإنسان، وقد دلت البراهين والحجج العقلية أن العقيدة الإسلامية هي القاعدة الفكرية الوحيدة في العالم التي تمتلك صلوحية حكم البشر بمختلف أشكالهم وألوانهم وأجناسهم وصهرهم في نظام يقنع العقل ويوافق فطرة الإنسان فيملأ القلب طمأنينة. ناهيك أن العقيدة الإسلامية تجمع الغالبية العظمى للشعب التونسي.

ثانيا قطع حبل التبعية للكافر المستعمر وهذا ما تقتضيه شروط الحكم والسيادة الفعلية، قال تعالى [اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ] ثالثا إعادة تعريف الدولة من دولة جباية وبيروقراطية إلى دولة رعاية وهداية فتكون إطارا لحكم رشيد عادل يسعد فيه ساكني الأرض والسماء.

قال تعالى: [وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى]

بقلم أ.ياسين بن يحيى

أجواء ودماء ومقدرات المسلمين مستباحة أمام أعدائهم، فأين الحل؟

الخبر:

أعلن جيش كيان يهود عن عبور المئات من الدروز إلى الأراضي السورية واختراق السياج الحدودي في منطقة مجدل شمس، في تطور غير مسبوق في المنطقة التي تضم قرى درزية على طرفي الحدود. (الجزيرة نت)

التعليق:

يبلغ عدد الدروز في سوريا اليوم نحو 700 ألف نسمة، يتوزعون في مناطق مختلفة من بينها السويداء والجولان، وهم يعتبرون من العرقيات الصغيرة التي تعيش سوريا. كما يبلغ عددهم في فلسطين المحتلة حوالي 150 ألف نسمة، وها هم جراء الأحداث الأخيرة يتحدون ويخترقون حدود سايكس بيكو نصرة لبعضهم بعضا. بينما أمة المليارين تكبلها هذه الحدود المقيتة رغم استنصار وطلب الاستغاثة من أهل غزة المكلومة، التي تحولت إلى قبور متناثرة في كل مكان!

مشكلات ونكبات دفعت الحيران للسؤال، أين أمة المليارين؟! هل أصبحت القوة الدولية الظالمة أقوى من قوة العقيدة الإسلامية؟ وما سبب هذا العجز؟ وما هو الحل؟

إن العجز المريب للأمة اليوم عن مواجهة أعداء الإسلام ووقف المجازر وصنوف أنواع الإبادة ليس لضعف أو خلل في العقيدة الإسلامية وليس من قلة دين في نفوس المسلمين أو جبن وهوان، بل هو بسبب افتقار هذه الأمة الكريمة للتصور الحقيقي والواضح للخروج من هذا الواقع المرير، إذ ترى نفسها مكبلة عاجزة عن الحركة أمام القوة المادية لأعدائها!

إن الأمة بحاجة إلى رجال دولة كالخلفاء الراشدين في دولة تدير شؤون الناس وترعاهم بأحكام الإسلام، فتضع الخطط والحلول العملية المباشرة للمشكلات والنوازل، وترد كيد المتآمرين الحاقدين وترهب أعداء الله وتعيد المهابة الضائعة من جديد، وبغير ذلك لن يتغير لنا حال ولن يتبدل لنا أمر.

رنا مصطفى

عيون بريطانيا من جديد على تونس

في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة وتصاعد التنافس الدولي في شمال إفريقيا، تجدد المملكة المتحدة التأكيد على رغبتها في تعزيز حضورها السياسي والاقتصادي في تونس، حيث زار هاميش فالكونر، وزير الدولة البريطاني للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تونس يوم 16 جويلية 2025، وعبّر عن رغبة لندن في توسيع الشراكات الثنائية في قطاعات استراتيجية، ما يعكس طموح لندن لاستعادة نفوذها في منطقة تشهد إعادة تشكيل موازين القوى.

تعاون اقتصادي بأبعاد استراتيجية

خلال لقائه بوزير الشؤون الخارجية التونسي، محمد علي النفطي، أكد فالكونر التزام بلاده بتطوير الشراكة مع تونس في مجالات حيوية كالطاقة المتجددة، وتكنولوجيا الاتصالات، والتعليم، ومكافحة الهجرة غير النظامية. كما أشاد بالعلاقات التاريخية الراسخة بين البلدين منذ القرن السابع عشر، واصفًا تونس بـ«قطب الاستقرار» في منطقة تعاني من تحديات جيوسياسية معقدة، مما يجعلها شريكا موثوقًا في نظر بريطانيا. من جهته، عبر الجانب التونسي عن رضاه عن التقدم في تنفيذ اتفاقية الشراكة الموقعة عام 2019، لا سيما في الأمن، التجارة، التعليم، والسياحة، مع الإشادة بزيادة أعداد السياح البريطانيين وتعزيز تدريس اللغة الإنجليزية في المناهج التعليمية، مما يعكس تنامي النفوذ الثقافي البريطاني.

الهجرة والأمن

تصريحات المسؤول البريطاني لا تخرج عن الاستراتيجية البريطانية التي أعلنتها أواخر 2022 لتعزيز نفوذها في إفريقيا. فقد سبق أن أعلنت بريطانيا عن تمويل برامج تعليمية وتأهيل للمهاجرين غير النظاميين في تونس، إضافة إلى تقديم دعم مادي ولوجستي لخفر السواحل التونسي، من خلال تزويده بطائرات مسيّرة ومناظير للرؤية الليلية، في إطار سعيها الحثيث للحدّ من تدفقات الهجرة نحو أوروبا. هذا التركيز على الأمن والهجرة يندرج ضمن سياسات أوروبية أوسع تهدف إلى تحويل دول شمال إفريقيا إلى خطوط دفاع متقدمة لمنع وصول المهاجرين إلى السواحل الأوروبية، كما تجلى في مذكرة الشراكة الاستراتيجية التي وقعتها تونس مع الاتحاد الأوروبي عام 2023.

عودة بريطانية، لكنها ضعيفة

تأتي زيارة المسؤول البريطاني في ظل أزمة لندن الاقتصادية المتفاقمة نتيجة انسحابها من الاتحاد الأوروبي وأزمة الطاقة، فهي تدرك أن استعادة نفوذها في شمال أفريقيا قد يمنحها فرصاً لتعزيز مكانتها الاقتصادية وتعويض الخسائر الناتجة عن خروجها من الاتحاد الأوروبي وتداعيات أزمة الطاقة.

كما تأتي الاندفاعة الدبلوماسية البريطانية نحو شمال أفريقيا في سياق إقليمي يتسم بانحسار النفوذ الفرنسي حيث اضطرت باريس بسبب الضغط الأمريكي المتواصل إلى سحب قواتها من خمس دول أفريقية هي النيجر ومالي وبوركينا فاسو وتشاد والسنغال، وتخطط لسحب المزيد، ووسط خلافات حادة في علاقاتها مع الجزائر، ووسط تصاعد النفوذ الروسي، إذ باتت لموسكو قوات في كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو وأفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وليبيا سنة 2019 عندما استعانت أمريكا بروسيا وتركيا لخلط الأوراق على الأوروبيين. إن بريطانيا تسعى لاستعادة نفوذها في تونس لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، فقد كان لها حضور قوي في تونس، فهي من دعمت بورقيبة على إثر اتفاق بين الفرنسي مونداس فرانس وضابط الاستخبارات البريطانية سيسيل حوراني الذي لازم بورقيبة 11 سنة في قصر قرطاج (بين سنة 1956 و1967) وبقي نفوذها في تونس إلى 25 تموز/يوليو 2021 ليحل محله النفوذ الفرنسي. لذلك فإن بريطانيا رغم ما أصابها من ضعف فإنها ما زالت تحاول وتناور من أجل استعادة نفوذها التاريخي في تونس، وهي تنتظر الفرصة السانحة لذلك.

تونس والسيادة الحقيقية

وهكذا في ظل غياب الإسلام عن واقع الحياة أصبحت بلاد المسلمين مسرحا للصراعات الدولية بين فرنسا وبريطانيا وأمريكا، ولن يوقف هذا النزيف إلا أن تتوحد المنطقة في دولة ذات قوة وشوكة وهيبة تستند في قرارها إلى سيادة الشرع وسلطان الأمة دون غيرهما، الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة.

الأستاذ أسامة الأسعد

بسم الله الرحمن الرحيم
مع الحديث الشريف فكوا العاني

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "فُكُّوا الْعَانِيَ يَعْنِي الْأَسِيرَ وَأَطْعِمُوا الْجَائِعَ وَعُودُوا الْمَرِيضَ"
فَتح البَاري بشرح صحيح البخاري

"فَكُّوا الْعَانِي" أَيْ الْأَسِير.

قَالَ اِبْن بَطَّال: فِكَاك الْأَسِير وَاجِب عَلَى الْكِفَايَة, وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُور. وَقَالَ إِسْحَاق بْن رَاهْوَيْهِ: مِنْ بَيْت الْمَال. وَرُوِيَ عَنْ مَالِك أَيْضاً وَقَالَ أَحْمَد يُفَادَى بِالرُّءُوس, وَأَمَّا بِالْمَالِ فَلَا أَعْرِفهُ. وَلَوْ كَانَ عِنْد الْمُسْلِمِينَ أَسَارَى وَعِنْد الْمُشْرِكِينَ أَسَارَى وَاتَّفَقُوا عَلَى الْمُفَادَاة تَعَيَّنَتْ, وَلَمْ تَجُزْ مُفَادَاة أَسَارَى الْمُشْرِكِينَ بِالْمَالِ

جميعنا يعلم أصل فقه هذا الحديث الذي يحثنا فيه رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم على فك الأسير وإطعام الجائع وزيارة المريض. ولكن، ومض في ذهني ومضة ناتجة عن واقع الأمة الإسلامية مفادها أن الأمة الإسلامية اليوم مأسورة وجائعة ومريضة. مأسورة لاستحكام أنظمة الكفر عليها عسكريا وسياسيا واقتصاديا وفكريا وإعلاميا. وجائعة لأن خيراتها التي حباها الله بها سلبت منها وأصبحت هذه الخيرات متاعا للكافر يتلذذ بها. ومريضة لإستفحال داء الرأسمالية في جسدها. فهلا عملنا على تخليص الأمة الإسلامية مما هي فيه من أسر وجوع ومرض؟! ولا نقف هنا، بل ونعمل على تخليص العالم بعد تخليص أنفسنا؟!

لماذا اعترفت روسيا بحكومة طالبان؟

اعترفت روسيا رسمياً بإمارة أفغانستان الإسلامية حسبما أفادت وكالة تاس نقلاً عن وزارة الخارجية الروسية. ووفقاً للوكالة فقد تم رفع علم أفغاني تبنته حركة طالبان فوق السفارة في موسكو. ووفقاً للسفير الروسي في كابول ديمتري جيرنوف اتخذ بوتين قرار الاعتراف هذا بناءً على اقتراح من وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف. وبحسب قول الدبلوماسي فإن القرار «يدل على رغبة روسيا الصادقة في إقامة شراكة كاملة مع أفغانستان». وكما تشير وكالة رويترز فقد أصبحت روسيا أول دولة في العالم تعترف رسمياً بحكم طالبان بعد أن أصبحت الحركة مهيمنة على أفغانستان منذ عام 2021.

فما هي أهداف هذا الاعتراف الرسمي؟ وما هو تأثيره على دول آسيا الوسطى وأوزبيكستان بخاصة؟

غزت روسيا أوكرانيا لحماية حدودها الغربية، إلا أن تركيزها على الحدود الأخرى تضاءل منذ ذلك الحين. مستفيدة من ذلك بدأت قوى جيوسياسية أخرى في إبعاد نفوذ روسيا عن المناطق الواقعة ضمن دائرة نفوذها بل والتربع على عرش الهيمنة. وقد تزايد دور الصين وأمريكا وكذلك الاتحاد الأوروبي وبريطانيا في هذه العملية. ونتيجة لذلك بدأت روسيا تفقد نفوذها التقليدي في القوقاز وآسيا الوسطى. ويمكن ملاحظة ذلك في أذربيجان وجورجيا وأرمينيا وأوزبيكستان وكازاخستان. بالإضافة إلى ذلك فإن الحروب المؤقتة بين باكستان والهند وإيران وكيان يهود التي أشعلتها أمريكا في الشهرين الأخيرين وتصاعد المشاعر الجهادية التي ترجع بشكل رئيسي إلى المزاج العام الذي خلقته في الأمة بسبب الاضطرابات التي سببتها حرب يهود على قطاع غزة، كل ذلك دفع روسيا إلى زيادة تركيزها على أمن حدودها الجنوبية والشرقية. كما أن الصراع المتصاعد على طرق التجارة العالمية والوصول إلى الموارد المعدنية في ظل الاختلالات الدولية بسبب سياسات ترامب المجنونة يجبرها على البحث عن طرق بديلة. وقد دفعت الظروف والملابسات المذكورة أعلاه روسيا إلى أن تكون أول من يعترف رسمياً بحكومة طالبان من أجل تحقيق أهدافها الجيوستراتيجية. ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1. تأمين أمن الحدود الجنوبية:

حيث أوضح المسؤولون نواياهم في خطاباتهم:

قالت ماريا زاخاروفا الممثلة الرسمية لوزارة الخارجية الروسية: «أكدنا في وقت سابق أن روسيا كغيرها من الدول الرائدة في العالم تعتزم تطوير التعاون العملي مع كابول في القضايا ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك مهمة مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات التي تنتشر من أراضي أفغانستان. لا بد من القول بصراحة إنه لا يمكن القيام بذلك دون تجريد طالبان من صفتها كمنظمة إرهابية».

وقال سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي: «سنواصل التعامل مع حركة طالبان لأنها تمثل قوة حقيقية في أفغانستان. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار جهودهم العملية في مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب». وقال زامير كابولوف الممثل الخاص لروسيا في أفغانستان: «نحن مضطرون إلى أن نواصل الحوار مع طالبان. فهي القوة الوحيدة المسيطرة حالياً على الوضع في أفغانستان. ومن المهم بشكل خاص التعاون معهم في مكافحة الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة».

2. تطوير طريق العبور الجنوبي:

قال فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي: «إن موقع أفغانستان الجغرافي ذو أهمية كبيرة للتجارة والنقل الإقليميين. ونحن مهتمون بأن تصبح أفغانستان جسراً موثوقاً بين وسط وجنوب آسيا. وسيعود ذلك بفوائد اقتصادية ليس فقط على البلد نفسه بل على المنطقة بأسرها».

وقال سيرغي لافروف، وزير الخارجية الروسي: «نحن مهتمون بدمج أفغانستان في البنية التحتية الإقليمية للنقل والخدمات اللوجستية. وسيؤدي ذلك إلى زيادة إمكانات الممر بين الشمال والجنوب وخلق فرص جديدة لجميع أصحاب المصلحة».

وقال زامير كابولوف الممثل الخاص لروسيا في أفغانستان: «تتمتع أفغانستان بإمكانيات نقل ضخمة. وإذا استقر الوضع في البلاد فإنها يمكن أن تصبح مركزاً مهماً للنقل العابر، يربط بين وسط وجنوب آسيا. ونحن على استعداد للتعاون في هذا الاتجاه بما في ذلك تطوير السكك الحديدية والطرق».

ومع العقوبات الغربية المفروضة على روسيا وفي ظل فتور العلاقات مع أذربيجان والتوترات العسكرية في الشرق الأوسط بما في ذلك إيران فإن أمن الطرق عبر جنوب القوقاز وإيران لا يزال موضع تساؤل. وفي ظل هذه الظروف، تصبح طرق العبور الجنوبية عبر أفغانستان مهمة لموسكو. وإذا تمكنت روسيا من العبور عبر أفغانستان فستكون قادرة على الحفاظ على سياستها الأمنية وسياسة النقل في آسيا الوسطى ضمن منطقة نفوذها إلى حد ما. وهذا بدوره سيسمح لروسيا باستعادة نفوذها الاستعماري في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك سيتحقق توازن القوى مع الغرب. في عام 2023 قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف: «ممرات النقل عبر أفغانستان مهمة ليس فقط من وجهة نظر اقتصادية ولكن أيضاً من وجهة نظر أمنية. فهذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية لكل من آسيا الوسطى وروسيا». (تاس 2023 مؤتمر طشقند).

خلاصة القول إن روسيا كانت أول دولة في العالم تعترف بحركة طالبان كسلطة رسمية في أفغانستان في محاولة لحماية حدودها الجنوبية من التهديدات. وتسعى إلى الحصول على منفذ مستقل إلى طرق التجارة الدولية في ظل تنامي النزاعات مع الغرب وتقلص قنوات التجارة والنقل الخارجية، وكذلك لاستعادة النفوذ الجيوسياسي الذي فقدته في خضم الحرب الأوكرانية وتعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في المنطقة. في هذا السياق تصبح آسيا الوسطى وأوزبيكستان بخاصة موضوعاً للتنافس بين القوى الجيوسياسية وهذا يؤدي إلى أن يصبح مصير شعوب هذه المنطقة ضحية لمصالح القوى الاستعمارية، مثل سوريا التي كانت ضحية للصراع الدولي لسنوات عديدة. والسبيل الوحيد لوضع حد لهذا الأمر هو إقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي تحكم بالإسلام. وهذا ثابت شرعاً وفي الواقع أيضا.

[وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ]

بقلم: الأستاذ عبد العزيز الأوزبيكي

الهجرة نقلت المسلمين من حالة الضعف إلى مركز القوة والمنعة

يمر علينا عام هجري جديد، يذكرنا بالهجرة النبوية الشريفة، ذاك الحدث الذي غير موازين القوى، ونقل المسلمين من حالة الاستضعاف والمطاردة والمحاصرة إلى مرحلة الدولة والتمكين.

فالهجرة سبقتها أعمال عظيمة وخطوات مهدت لها ولإقامة الدولة، وهذه الأعمال هي:

١- مرحلة التثقيف والإعداد للرجال وإيجاد الشخصية الإسلامية في عقليتها ونفسيتها، وتكتلهم على أساس عقيدة الإسلام، والخروج بهم، بعد ثلاث سنوات، في صفين في الحرم بتنظيم لم يعهده العرب من قبل، استجابة لأمر الله [فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ].

2- مرحلة التفاعل مع المجتمع، وذلك بخوض الصراع الفكري، والكفاح السياسي، وهذه المرحلة اشتد فيها الابتلاء وكثرت المصائب على الرسول ﷺ، والصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، حيث كان التكذيب والتعذيب والاستهزاء والدعاوة المضادة والقتل والحصار، فكان الصبر والثبات والسير المستقيم والالتزام بالدعوة والتضحية، هي البارزة في مواقف المسلمين.

3- مرحلة طلب النصرة والمنعة، حيث كان النبي ﷺ يغشى القبائل مع أبي بكر الصديق وعلي بن أبي طالب، ويطلب منهم الإيمان به ونصرته ليقيم دين الله، فكان منهم من يصده بشكل عنيف، ومنهم من يبدي طمعه في السلطة والنفوذ، فرد عليهم النبي ﷺ «الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ يَضَعُهُ حَيْثُ يَشَاءُ»، إلى أن قيض الله له الأوس والخزرج فآمنوا به وبايعوه بيعة العقبة الأولى والثانية.

وبعد بيعة العقبة الثانية التي تسمى بيعة الحرب والنصرة أمر النبي ﷺ صحابته بالهجرة إلى المدينة. ثم هاجر هو وصاحبه أبو بكر الصديق، وعندما وصلا إلى المدينة استقبله خمسمائة فارس من الأنصار بالسلاح والحماية، ومنذ أن وصل النبي ﷺ المدينة مارس سلطان الحكم، فبنى المسجد الذي كان مركز وإدارة الحكم، وفصل الخصومات، وأرسل الرسائل إلى ملوك الفرس والروم والعرب، يدعوهم للإسلام، وعقد الرايات للسرايا والجيوش، ووضع وثيقة المدينة التي كانت بمثابة الدستور المنظم لعلاقات المجتمع. فتغير وضع المسلمين من حالة الضعف والاضطهاد إلى السيادة والقوة والسلطان.

ففي مرحلة مكة كان يمر النبي ﷺ على صحابته وهم يضطهدون ويعذبون ويقتلون وكان يقول لهم «صَبْراً آلَ يَاسِرٍ فَإِنَّ مَوْعِدَكُمُ الْجَنَّةُ»، «فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا»، ولكن بعد إقامة الدولة والسلطان تغير تعامل النبي مع اعتداءات قريش على حلفائه من قبيلة خزاعة عندما تحالف مع بني بكر على قتل وحرب خزاعة ومجيء عمرو بن سالم الخزاعي مستنصرا ﷺ، قال له ﷺ «نُصِرْتَ يَا عَمْرَو بْنَ سَالِمٍ». فقام ﷺ بتسيير الجيش وكان فتح مكة وإزالة كيانهم الآثم الذي طالما آذى المسلمين واضطهدهم، وقضى على الشرك والكفر وأصبحت الجزيرة العربية كلها دار إسلام، فكان فتحا عظيما.

واليوم ونحن نتنسم عبق الهجرة مع بداية شهر محرم 1447 هـ، والأمة الإسلامية تعيش حالة الضعف والذلة والمهانة والقتل بالجملة والقطاعي، والفقر والمرض، وانتهاك العرض وتدنيس المقدسات، وبلغت غطرسة أمريكا والغرب وكيان يهود مبلغا عظيما في العدوان وانتهاك سيادة بلاد المسلمين، وصراع الدول الاستعمارية على النفوذ والسيطرة على بلادنا، أن أشعلوا الصراعات وأوجدوا الحروب بين مكونات البلد الواحد بسبب اختلاف الولاءات، وأصبح حال بلاد المسلمين أشبه (بعش القبرة في درب الفيلة)! ذلك العصفور الصغير، الذي يكاد يكون العصفور الوحيد الذي يبني عشه على الأرض وبين المحاصيل الزراعية في حقول القمح، وحينما تنتشر الحيوانات في الحقول بحثاً عن الغذاء تدوس أعشاشه بأقدامها، ولا تملك العصفورة المستضعفة الدفاع عن عشها ولا تملك سوى إرسال زقزقات الاستغاثة ولا مغيث، أما إذا صادف مرور الفيلة في منطقة الأعشاش فإن المصيبة تصبح أكبر فتدفن الأعشاش في التراب وتنتظر القبرة للعام القادم لتبني عشها من جديد على درب الفيلة!

فهذا هو حال الأمة الإسلامية بعد أن هدم الغرب خلافتها، ومزقها إلى دويلات كرتونية ضعيفة محققا سياسة فرق تسد، بل أصبحوا يتصارعون في بلادنا من أجل النفوذ والسيطرة ونهب الثروات، فأدى ذلك إلى إشعال الحروب بدفع أهل البلاد إلى الصراع الذي نتيجته الهدم والتخريب والتهجير كما يجري الآن في السودان وفي غيرها من بلاد المسلمين الصراع.

نَقَذَكُم مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تهْتَدُونَ]، والسعي الجاد لاستئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، الجامعة للأمة، والتي ستنقلها من الضعف إلى القوة ومن الذل إلى العزة والشموخ.

وها هو ذا حزب التحرير يسير على طريق النبي ﷺ مقتديا به في نقل المسلمين من حالة الضعف إلى القوة بالسير على هذه الخطوات:

1- مرحلة التثقيف

2- مرحلة التفاعل مع المجتمع

3- مرحلة تسلم زمام الحكم

إن الحزب يسير بهذه الخطوات مستبشرا ومتيقنا بنصر الله، راجيا من الله أن يسوق إليه أهل نصرة، فيلتحم أهل المشروع مع أهل النصرة فيتحقق حدث جديد مثل هجرة النبي محمد ﷺ، فتقوم دولة الخلافة الثانية التي توحد بلاد المسلمين وتقضي على نفوذ الغرب وتقطع يده التي طالما امتدت بالأذى والعدوان، وتزيل كيان يهود فتتحقق البشرى، وستكون دولة عالمية تفتح بلاد الكفر وتدك مدنه وتحقق بشرى فتح روما إن شاء الله وبقية مدن وعواصم الغرب، فتحولها من دار كفر إلى دار إسلام. [وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ].

عبد الله حسين

يجب على باكستان أن تعي حجم قوتها لتحرر نفسها من الهيمنة الأمريكية

منذ وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، أبدت باكستان رغبة قوية في بدء حوار جاد مع الهند بشأن عدد من القضايا الأمنية، بما في ذلك مستقبل كشمير، وتهدئة التوتر على خط السيطرة، والأهم من ذلك، إلغاء قرار الهند تعليق معاهدة مياه السند، فهذه المعاهدة توفر لباكستان نحو 80 ٪ من احتياجاتها المائية من ثلاثة أنهار رئيسية هي: السند، وتشناب، ورافي.

إلا أن مبادرات باكستان قوبلت بالرفض من الهند مراراً. حيث صرّح وزير داخليتها أميت شاه لصحيفة تايمز أوف إنديا قائلاً: «كلا، لن تستأنف المعاهدة أبداً. سنحوّل المياه التي كانت تتدفق إلى باكستان إلى راجستان من خلال بناء قناة. وسنجعل باكستان تموت عطشاً لأنها كانت تحصل على هذه المياه بشكل غير مبرر». ولهجة شاه تنذر بأن العلاقات بين القوتين النوويتين تسير نحو مزيد من التدهور.

وعلى المدى القريب، لا تستطيع الهند تنفيذ تهديدها بشكل فعلي، إذ لا تمتلك البنية التحتية اللازمة لقطع المياه التي تغذي الروافد الزراعية الباكستانية. وقد يستغرق بناء القناة سنوات عدة. ومع ذلك، يمكن للهند أن تُحدث أضراراً جسيمة بالزراعة الباكستانية من خلال الامتناع عن مشاركة بيانات حساسة تتعلق بتدفق المياه من الأنهار الثلاثة. وقد اعتادت الهند مشاركة هذه البيانات، وكانت باكستان تعتمد عليها لتجنّب كوارث زراعية في الماضي.

إن رفض الهند استئناف الحوار لا يطرح فقط تساؤلات صعبة حول شروط وقف إطلاق النار الذي قبلت به باكستان، بل يسلط الضوء أيضاً على البيان الصادر عن مجلس الأمن القومي الباكستاني بشأن تعليق الهند للمعاهدة، والذي وصف ذلك بـ«عمل حربي» سيتم الرد عليه بـ«القوة الكاملة عبر كل أبعاد القوة الوطنية».

وخلال الحرب القصيرة الأخيرة، كان من الواضح أن باكستان قد فرضت سيطرة جوية على الهند، التي اضطرت للسعي إلى وقف إطلاق النار لأن سلاحها الجوي كان مشلولاً فعلياً. ومع ذلك، وبدل استغلال هذا الوضع والمطالبة بضم كشمير المحتلة، أو على الأقل السيطرة على مدينة مثل سريناغار، اختارت باكستان موقفاً دفاعياً، وانسحبت من مواقعها المتقدمة، ووافقت على شروط وقف إطلاق النار الذي لم يتجاوز كونه وعداً باستئناف الحوار. لكن تلك المحادثات لم تحدث مطلقاً، كما رفضت الهند أية وساطة أمريكية. حيث قال مودي لترامب: «الهند لن تقبل أبداً وساطة طرف ثالث في قضية كشمير».

وبدون معالجة القضايا الأمنية الجوهرية لباكستان - كإعادة العمل بمعاهدة المياه، أو نزع عسكرة خط السيطرة، أو إنهاء الاحتلال الوحشي لكشمير، أو الحفاظ على استقرار مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني - منح رئيس أركان باكستان، عاصم منير، نفسه لقب مشير ميداني، ورشّح ترامب لجائزة نوبل للسلام! ولم يكن هذا أول إخفاق في تحويل الانتصارات الميدانية إلى مكاسب سياسية استراتيجية. ففي عام 1999، سيطرت باكستان على مرتفعات كارغيل، وكانت لديها فرصة ذهبية لتحرير كشمير المحتلة، لكنها خضعت لتدخل أمريكا ولم تستطع تحويل مكسبها العسكري إلى نصر سياسي. ويرجع سبب هذه الإخفاقات إلى أمرين:

أولاً: هدف الحرب لا يقتصر على الدفاع، بل تحقيق أهداف سياسية واضحة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال عقيدة هجومية. وتفترض هذه العقيدة تحويل الجهاد الدفاعي إلى جهاد هجومي، مصحوب بجملة من الإجراءات السياسية والدبلوماسية. وبالنظر من هذه الزاوية، فإن حل معضلة معاهدة المياه - والتي تتمثل في ضمان الوصول الدائم وغير المنقطع إلى الأنهار الثلاثة - لا يمكن تحقيقه إلا من خلال خطوات هجومية تهدف إلى نتائج استراتيجية بعيدة المدى، مثل ضم كشمير.

ثانياً: لا تزال القيادة الباكستانية تحصر تحركاتها في إطار القانون الدولي، وتسعى دائماً لنيل موافقة واشنطن قبل اتخاذ أي خطوة دبلوماسية أو عسكرية وهذا انتحار سياسي. ويمكن ببساطة النظر إلى العراق وليبيا وإيران لرؤية كيف أدت طاعتها العمياء للقانون الدولي إلى تدميرها، وإذا استمرت في هذا النهج، فإن مصير باكستان لن يختلف كثيراً.

وضمن هذا السياق، لا بدّ للقيادة الباكستانية أن تتجرأ على إعادة التفكير والتصرف خارج الصندوق عند التعامل مع هذه التحديات. وهذا يتطلب من الطبقة السياسية أن تتحرر ذهنياً من التبعية للولايات المتحدة، ومن قيد القانون الدولي. فعلى سبيل المثال، يجب أن تدرك الطبقة السياسية في باكستان أن الهزائم الاستراتيجية الأمريكية في العراق وأفغانستان، وفشلها في أوكرانيا، وعجزها عن التصدي لهجمات الحوثيين، كلها تشير إلى تراجع قدرة أمريكا على تشكيل النظام العالمي. وعلاوة على ذلك، على مدار الأربعين عاماً الماضية، استغلت أمريكا باكستان لخدمة أجنداتها: من هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، إلى توظيف انتفاضة كشمير والاختبارات النووية لإيصال حزب بهاراتيا جاناتا الموالي لأمريكا إلى الحكم. ولا ننسى أن أمريكا لم تكن لتنجح في تنفيذ مشروعها الجديد في الشرق الأوسط لولا دعم باكستان الكامل في الحرب العالمية على الإسلام.

إن هذا الاعتماد الأمريكي على باكستان، يجب أن يوجّه رسالة واضحة للنخبة السياسية في باكستان بأن أمريكا لم تعد تعتبر نفسها قوة لا غنى عنها، بل تعتبر باكستان أداة حاسمة للحفاظ على نفوذها المتداعي. ولولا تعاون باكستان معها، لكانت الهند قد خرجت من كشمير المحتلة منذ عقود. لذلك، إن لم تتمكن النخبة السياسية من إدراك هذه القوة التي تمتلكها باكستان، ورسم مسار مستقل، فإن البلاد تواجه أزمة وجودية من صنع قيادتها نفسها وتبعيتها للتدخلات الأمريكية. بينما لو فكّرت هذه النخب بمشروع حضاريٍّ جديدٍ لباكستان، يمكّنها من الاستقلال عن أمريكا، وبناء دولة عظمى بعد تحرير كشمير واستعادة شبه القارة الهندية تحت قيادتها، لكانت بذلك قد أحسنت استغلال قدرات باكستان الحضارية والاقتصادية والعسكرية. وهذا المشروع الحضاريّ متوفر لدى حزب التحرير، الذي يعمل لإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، ويجعل من باكستان قاعدةً لانطلاقها. فدولة الخلافة المرتقبة هي الملاذ الوحيد القادر على إنقاذ باكستان من التبعية لأمريكا وتجبّر الهند، والارتقاء بها إلى موقع الريادة. لذلك، فإنّ العمل مع حزب التحرير، وتسليم السلطة له، هو الحلّ الجذريّ لنكبات باكستان، ولتفريط قيادتها السياسية والعسكرية بانتصارات شعبها وجيشها.

بقلم: الأستاذ عبد المجيد بهاتي – ولاية باكستان